

باسيل يعرفل ميثاقاً جديداً لخدمات الاتصالات «المضافة»

بعد أيام على سقوطه في الانتخابات النيابية عن دائرة البترون، دخل وزير الاتصالات جبران باسيل، علناً أمس، على خط عرقلة وتعطيل ميثاق جديد لقواعد تقديم خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة، بالرغم من كون الميثاق أعدته «الهيئة المنظمة للاتصالات» بالتشاور والتنسيق التام مع هيئة المالكيين في قطاع الخلوي ((OSB في الوزارة.

الوزير «الضنين بحماية المستهلك وتطوير القطاع»، كما عبّر مراراً، لم يرق له إعلان «الهيئة المنظمة للاتصالات» في ورشة عمل أمس (التفاصيل في صفحة الاقتصاد)، أن الهيئة أعدت الميثاق المذكور، على أن يقّره مجلس إدارتها بعد انتهاء الاستشارات العامة حوله نهاية حزيران (يونيو) الجاري، ويحيله على مجلس شوري الدولة، بما يجعله ميثاقاً ملزماً يحل محل الميثاق المعتمد لدى وزارة الاتصالات حتى الآن، بما يجعل وضع الخدمات المضافة منسجماً مع الإطار القانوني الجديد، أي قانون الاتصالات رقم ٤٣١، ومع أحدث التطورات وأكثر التجارب الدولية نجاحاً.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق يضمن شفافية تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة، بما يحول دون تضليل المستخدم بشأن محتوى المنتجات والخدمات والعروض والأسعار ودقتها.
(القتمة ص ١٧)

باسيل يعرقل ميثاقاً جديداً

(تتمة المنشور ص ١)

غير أن هذا الميثاق، على ما يبدو واضحاً، لم يلقَ صدى إيجابياً عند الوزير باسيل، حيث أنه لم يكتفِ بعدم حضوره أعمال ورشة العمل (أمس) التي دعت إليه الهيئة المنظمة بإصرار، بل سعى إلى عرقلة أعمالها من خلال اتصاله هاتفياً بممثلي بعض الشركات الحاضرين، لا سيما شركتي الخلوي، موعزاً إليهم بترك القاعة ومقاطعة أعمال الورشة، وذلك بعد دأبه على محاربة انطلاقة الميثاق الجديد، إن لم نقل انطلاقة الهيئة المنظمة من حيث المبدأ.

أما السبب، بحسب معلومات «المستقبل»، فيكمن في أن الوزير يرى في الميثاق الجديد انتقاصاً من دور وزارة الاتصالات، وتعزيزاً لدور «الهيئة المنظمة للاتصالات»، بالرغم من أن اعتقاده هذا يناقض مقتضيات قانون الاتصالات ٤٣١، الذي يعتبر الهيئة المنظمة مستقلةً ويمنحها دور رعاية وحماية حقوق المستهلكين، فيما يصر الوزير على اعتبارها إحدى الإدارات أو المصالح التابعة لوزارته، والتي يتعين عليها اتباع إملاءاته.